CBD

UNEP

Distr.
GENERAL

UNEP/CBD/SBSTTA/20/11
9 March 2016

ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي

الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية
الاجتماع العشرون
مونتريال، كندا، 25-30 ابريل/نيسان 2016
البند 9 من جدول الأعمال المؤقت*

الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي: لحوم الطرائد والإدارة المستدامة للحياة البرية: معلومات استجابة للمقرر 12/18 الفقرة 13

مذكرة من الأمين التنفيذي

أولا- مقدمة

1. شجع مؤتمر الأطراف، في اجتماعه الثاني عشر، الأطراف على أن تضع أو تنقح أو تحدث، حسب مقتضى الحال، نظمهم التنظيمية للتفرقة، فى إطار الصيد غير القانوني، بين الاستخدامات المعيشية، ، والتجارة المحلية والدولية بالأصناف من الأنواع البرية ومنتجاتها. كما جرى تشجيع الأطراف على تقييم وتقليل وتخفيف تأثيرات الصيد غير القانوني على الصيد المعيشي وسبل المعيشة الخاصة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. وعلاوة على ذلك، دعيت الأطراف والحكومات الأخرى الى تعزيز قدرات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على ممارسة حقوقها ومسؤولياتها بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية، وأن تستعرض، حسب مقتضى الحال ، إصلاح الحوافز التي قد تشجع الاستهلاك غير المستدام للحوم الطرائد (المقرر 12/18 الفقرات 9 و10 و11 و12).

2. وفي نفس المقرر (المقرر 12/18 الفقرة 13)، طلب مؤتمر الأطراف من الأمين التنفيذي أن يعد، من خلال العمل مع الشراكة التعاونية من أجل الإدارة المستدامة للحياة البرية، إرشادا تقنيا بشأن دور الإدارة المستدامة للحياة البرية في تنفيذ الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 وتحليلا لتأثيرات الاستخدام المعيشي للحياة البرية في بقاء وتجديد الحياة البرية في سياق تزايد أعداد السكان من البشر، والضغوط التي تمارس على موارد الحياة البرية. كما طلب من الأمين التنفيذي تعزيز الاتصال وتبادل المعلومات فيما بين أعضاء الشراكة لإعداد مواد مشتركة لاستثارة الوعي والإرشاد، وتوفير الدعم للأطراف في وضع وتنفيذ برامج متكاملة للإدارة المستدامة للحياة البرية. وأخيرا طلب من الأمين التنفيذي تقديم تقرير عن التقدم المحرز للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل الاجتماع الثالث عشر لمؤتمر الأطراف

3. وتقدم هذه المذكرة تقريرا عن التقدم المحرز في القضايا المشار إليها أعلاه. ويشير القسم الثاني بإيجاز الى كيفية معالجة الإدارة المستدامة للحياة البرية في سياق اتفاقية التنوع البيولوجي ويوجز القسم الثالث استنادا الى المعلومات المقدمة في التقديمات والتقارير الوطنية، النهج التي اضطلعت بها الأطراف لجمع معلومات أفضل عن استخدام وتجارة لحوم الطرائد، ووضع أو تنقيح الأطر القانونية، وتوفير البدائل من الأغذية وسبل المعيشة، والاستخدام المستدام للحياة البرية من خلال ترتيبات الإدارة المشتركة والنهج المعتمدة على المجتمعات المحلية. ويبرز القسم الثالث بإيجاز الأنشطة الأخرى للإدارة المستدامة للحياة البرية منذ الاجتماع الثاني عشر لمؤتمر الأطراف وحتى الآن،[1] والأنشطة المقرر للفترة المتبقية من عام 2016. ويقدم القسم الخامس موجزا لتحليل تأثيرات الاستخدام المعيشي للحياة البرية على بقاء وتجديد الأنواع البرية. ويقدم القسم السادس نهجا لضمان الحياة البرية والأمن الغذائي استنادا الى تقرير قدم للمؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات في سبتمبر/ أيلول 2015. وترد الاستنتاجات والاقتراحات في القسمين السابع والثامن على التوالي.

4. وتوفر مذكرة المعلومات UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/46 معلومات إضافية عن دور الصيد المعيشي للحياة البرية والتأثيرات على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والايكولوجية. وترد في مذكرة المعلومات UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/47 معلومات أخرى عن القضايا ذات الصلة بالمقرر 12/18 استنادا الى التقارير الوطنية للأطراف والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية بشأن التنوع البيولوجي فضلا عن الاستجابة للإخطار 048-2015 ويرد استعراض

* UNEP/CBD/SBSTTA/20/1/Rev.1.

[1] حتى مارس/ آذار 2016 وهو موعد التقديم.

مفضل لأنشطة الشراكة التعاونية للإدارة المستدامة للحياة البرية والانجازات في 2015 – 2016في مذكرة المعلومات
UNEP/CBD/SBSTTA/INF/48

ثانيا- الخلفية

5. أصبحت معالجة استخدام الحياة البرية ولاسيما الصيد للحصول على لحوم الطرائد في البلدان المدارية وشبه المدارية، موضع اهتمام عاجل بصورة متزايدة لا من أجل التنوع البيولوجي فحسب بل وللأمن الغذائي والتغذية، وسبل المعيشة والرفاهة الثقافية والروحية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية الأخرى التي تعتمد على الغابات. كما أنها موضع اهتمام فيما يتعلق بصحة الانسان والحيوان والأمراض الحيوانية.

6. ويتطلب ضمان الاستدامة لاستخدام لحوم الطرائد والبدائل الأخرى المحتملة لسبل المعيشة إسناد اهتمام للأبعاد الاجتماعية والثقافية والايكولوجية والاقتصادية. ولذا يتعين النظر الى الإدارة المستدامة للحياة البرية بصورة أوسع نطاقا باعتبارها آلية للترويج لحفظ الأنواع والنظم الايكولوجية وتدعيم الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وتعزيز رفاهة الشعوب الاصلية والمجتمعات المحلية.

7. ويحشد المجتمع الدولي بصورة متزايدة الاهتمام والجهود المنسقة لحفظ الحياة البرية واستخدامها المستدام لمواجهة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضارة. وفي يوليه/ تموز 2015 اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار 69/314 بشأن معالجة الإتجار غير القانونى بالحياة البرية أكدت فيه ضرورة أن تكون "*حماية الحياة البرية جزءا من نهج شامل لاستئصال الفقر، وتحقيق الأمن الغذائي، والتنمية المستدامة بما في ذلك حفظ التنوع البيولوجي، والنمو الاقتصادي، والرفاهة الاجتماعية وسبل المعيشة*" كما شددت على الحاجة الى جهود جماعية للتصدي للجرائم المتعلقة بالحياة البرية، ووضع نهاية لأزمة الانتهاكات العالمية والاعتراف بالتأثيرات الواسعة للجرائم المتعلقة بالحياة البرية على رفاهة المجتمعات.

8. وعلاوة على ذلك، يتضمن جدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة[2] القضاء على الانتهاكات والاتجار بالحياة البرية ضمن أهدافه. وفي إطار الهدف 15 ، تدعو الغاية 15.7 الحكومات الى "*اتخاذ إجراء سريع لوضع حد للانتهاكات والاتجار بالأنواع المحمية من النباتات والحيوانات، ومعالجة كل من الطلب والعرض بشأن منتجات الحياة البرية غير القانونية*"، وتعالج الغاية 15ج الحاجة الى "*تعزيز الدعم العالمي للجهود التي تبذل لمكافحة الانتهاكات والاتجار بالأنواع المحمية بما في ذلك من خلال زيادة قدرة المجتمعات المحلية على متابعة فرص سبل المعيشة المستدامة*".

9. يمثل تحقيق الاستخدام المستدام لمكونات التنوع البيولوجي أحد أهداف الاتفاقية (المادة 1). وتحدد المادة 2 من الاتفاقية الاستخدام المستدام بأنه "*استخدام مكونات التنوع البيولوجي بطريقة وبمعدل لا يؤدى الى تقلص التنوع البيولوجي في الأجل الطويل ومن ثم المحافظة على قدرته على تلبية احتياجات وطموحات الأجيال الحالية والمستقبلة*".

10. وتوفر الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011 – 2020 إطارا عالميا للعمل في مجال التنوع البيولوجي. وفي حين لا يوجد هدف محدد من أهداف إيتشي للتنوع البيولوجي يتعلق بالاستخدام المستدام للحياة البرية، فإن الحياة البرية ترتبط بصورة أساسية في كثير من القضايا التي تهدف الخطة إلى معالجتها.

11. ووضعت الاتفاقية عددا من الأدوات والإرشاد ذات صلة بالإدارة المستدامة للحياة البرية. ويشمل ذلك مبادئ أديس أبابا وخطوطها التوجيهية بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي التي اعتمدها مؤتمر الأطراف في مقرره 7/12.[3] وقد اختارت هذه المبادئ والخطوط التوجيهية بالإضافة الى نهج النظم الايكولوجية والعناصر ذات الصلة في برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات[4]، أهدافا من الاستراتيجية العالمية لحفظ النباتات وبرنامج العمل بشأن الاستخدام المستدام العرفي، يمكن أن تساعد الأطراف في العمل صوب وضع تدابير لضمان الاستخدام المستدام للأنواع البرية للأغراض الاستهلاكية وغير الاستهلاكية فضلا عن خفض الصيد والاتجار غير القانونين وغير المستدامين.

12. وتعتبر التوصيات المنقحة لفريق الاتصال المعني بلحوم الطرائد (المقرر 11/25 المرفق) من الجوانب ذات الصلة الخاصة. وجرى الاعتراف بأهمية وتعقيد عملية استخدام الحياة البرية في الأغذية بواسطة فريق الاتصال في عام 2009 مما أدى الى الاعتراف بالحاجة الى توسيع نطاق التركيز من على البعد الايكولوجي ليشمل ضمان أن لا يؤدي استخدام لحوم الطرائد وتجارتها الى انقراض أنواع الحياة البرية.

13. ووضعت إرشادات أخرى في سياق إطار الشراكة التعاونية للإدارة المستدامة للحياة البرية على النحو الوارد تفاصيله في القسم الرابع.

ثالثا- الأنشطة بواسطة الأطراف

14. كانت الأطراف تعزز جهودها، أثناء معالجتها للالتزامات الإقليمية والعالمية بشأن الغابات والحياة البرية، لجمع المعارف الأفضل عن استخدام وتجارة لحوم الطرائد. وفي هذا الصدد، بذلت جهود منسقة لفحص الأطر القانونية، واستكشاف بدائل لسبل المعيشة وتعالج الاستخدام المستدام للحياة البرية من خلال نهج الإدارة التعاونية، والإدارة المعتمدة على المجتمعات المحلية ضمن ترتيبات خاصة وعامة أخرى.

[2] قرار الجمعة العامة 70/1 الصادر فى 25 سبتمبر/أيلول 2015 بشأن "تحويل عالمنا: جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة"

[3] https://www.cbd.int/sustainable/addis.shtml

[4] الغاية 2 تحت الهدف 4 من برنامج العمل الموسع بشأن التنوع البيولوجي للغابات (المقرر 6/22 والمرفق).

15. وركزت التدابير التي اتخذت على النظم التنظيمية والأطر القانونية للتفرقة بين الاستخدامات المعيشية، والصيد غير القانوني والتجارة المحلية والدولية في عينات من الأنواع البرية ومنتجاتها. وعولجت أيضا التدابير التحفيزية، ونظم الرصد، والبحوث وغير ذلك من الجهود للحد من الطلب على الأنواع البرية لأغراض الغذاء، ولتهيئة ظروف ممكنة لتطبيق الاستخدام المستدام للحوم الطرائد.

16. وجرت زيادة دور الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في جهود الحفظ ذات الصلة بالحياة البرية وذلك من خلال عدة أمور من بينها النهج المتكاملة لإدراج أبعاد سبل المعيشة في برامج وخطط إدارة المناطق المحمية.

17. وتتضمن وثيقة المعلومات UNEP/SBSTTA/20/INF/47 المزيد من التفاصيل عن الأنشطة التي اضطلعت بها الأطراف بحسب المعلومات الواردة في تقاريرهم الوطنية السادسة والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي، وفي الردود على الإخطار 2015-048.

ألف- الرد على الإخطار 2015-048

18. إعمالا للمقرر 12/18 الفقرات 9 الى 13، دعا الأمين التنفيذي الأطراف والمنظمات المعنية، من خلال الإخطار 205-048 الى تقديم المعلومات ذات الصلة بشأن الجهود التي تبذل لوضع و/أو تنقيح النظم التنظيمية للتفرقة فى الاستخدامات المعيشية، بين الصيد غير القانوني، والتجارة المحلية والدولية في عينات من الأنواع البرية ومنتجاتها، ولفحص تأثيرات الصيد غير المستدام على الصيد المعيشي، وسبل معيشة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ولاستعراض الحوافز التي قد تشجع على الاستهلاك غير المستدام للحوم الطرائد، ولتعزيز قدرات الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية على ممارسة حقها ومسؤولياتها فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للحياة البرية.

19. وحتى يوليه/ تموز 2015، تلقيت 23 تقديما من 17 طرفا ومنظمتين، و4 أعضاء من الأكاديميات[5].

20. وأظهرت معظم التقديمات شدة الصيد غير المنظم في انقراض الأنواع. وتتعلق التحديات التي ذكرت بفقدان الموائل، وإزالة الغابات، وتدهور الغابات، والتضارب بين الإنسان والحياة البرية، وضعف النهج وتفتتها إزاء إنفاذ القانون، والصراعات السياسية، ونقص المعارف عن الأنواع من الحياة البرية الهامة اقتصاديا وايكولوجيا، ومحدودية الوعي بالأنواع المعرضة للانقراض وتلك غير المعرضة، ونقص معايير وتدابير الاستدامة المستخدمة، والحدود الضعيفة المعرضة للأنشطة غير القانونية، كما أبلغ عن الزيادة السريعة في أعداد السكان من البشر باعتبارها من الأسباب الرئيسية للاستهلاك غير المستدام وانخفاض الأنواع.

21. وأشار أحد التقديمات على وجه الخصوص الى أن الصيد في وسط وشرق أفريقيا لأغراض الاستهلاك المحلي والأسواق التجارية الكبيرة أصبحت أكبر تهديد مباشر لمستقبل الحياة البرية. كما جرى إبراز التركيز على تجارة لحوم الطرائد بدافع من الأسواق الدولية في آسيا وأوروبا وأمريكا الشمالية. وفي هذا الصدد، اشير الى التحدي الخاص بنقص القدرات من حيث القوى العاملة والمعدات اللازمة لرصد وتنظيم الاستخدام والتجارة في أنواع الحياة البرية. وجرى التأكيد على الحاجة الى تنسيق السياسات بشأن إدارة الحياة البرية وتجارتها للترويج بصورة فعالة للإدارة المستدامة للحياة البرية.

22. وأشارت تقديمات أخرى الى تنفيذ التزامات الاتفاقية الدولية لمنع الاتجار في النباتات والحيوانات البرية المعرضة للانقراض، واستخدام خطط الإدارة مراجعتها دوريا، والحوافز الناشئة عن استراتيجيات الحفظ والحوكمة ونظم الامتثال، والإدارة التعاونية مع القطاع الخاص، ودور الحكومات المحلية والمجتمعات المحلية في إدارة الحياة البرية خارج المناطق المحمية، واستخدام الأطر التشريعية لتنظيم الاستخدامات الاستهلاكية وغير الاستهلاكية للحياة البرية بطريقة لا تضر بالصيادين المعيشيين.

باء- استعراض التقارير الوطنية الخامسة والاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي

23. وعلاوة على التقديمات التي تقليت، جرى تحليل ما مجموعه 131[6] تقريرا وطنيا خامسا و71 استراتيجية وخطة عمل وطنية للتنوع البيولوجي على أساس البيانات التي تتناول دور الصيد المعيشي في رفاهة البشر، وتأثيرات الاستخدام المعيشي للحياة البرية على بقاء وتجديد أنواع الحياة البرية، والأسباب الأخرى التي تنبه الى انخفاض في الحياة البرية وخاصة في أنواع لحوم الطرائد، والسياسات والأطر القانونية والنظم التنظيمية، وعمليات الحوكمة، والحوافز التي تشجع الاستهلاك المستدام للحوم الطرائد. ويتناول الاستعراض أيضا الدروس المستفادة والخبرات في ممارسات إدارة الحياة البرية.

24. ويضمن الاستعراض التقارير التي قدمت للأمانة حتى 5 أكتوبر/ تشرين الأول 2015. وأشار 65 طرفا في هذه التقارير الى قضايا لحوم الطرائد، واللحوم البرية، في هذه التقارير الى قضايا لحوم الطرائد أو اللحوم البرية، ووضعت 57 طرفا الاستخدام المستدام للحياة البرية وممارسات إدارة الحياة البرية وأبلغ 55 طرفا عن الصيد غير القانوني والتحديات المتعلقة بالانتهاكات. ولم تتضمن التقارير

[5] أنظر مذكرة المعلومات UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/47.

[6] ألبانيا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أرمينيا، أستراليا، النمسا، أذربيجان، روسيا البيضاء، بلجيكا، بليز، بنين، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروناي دار السلام، بلغاريا، بوركينا فاسو، بوروندي، كمبوديا، الكاميرون، كندا، تشاد، الصين، الكونغو، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، جمهورية التشيك، جمهورية الكونغو الديمقراطية، والدانمرك، دومينيكا، مصر، إريتريا، استونيا، اثيوبيا، الاتحاد الأوروبي، فيجي، فنلندا، غامبيا، جورجيا، ألمانيا وغرينادا، غينيا، غينيا بيساو، غيانا، هنغاريا، الهند، إندونيسيا، جمهوريةإيران الإسلامية، العراق، ايرلندا، ايطاليا، اليابان، الأردن، كازاخستان، كينيا، كيريباتي، لاتفيا، لبنان، ليبيريا، ليختنشتاين، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، جزر المالديف ومالي، مالطا، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ميكرونيزيا، منغوليا، الجبل الأسود، موزامبيق، ميانمار، ناميبيا، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، نيوي، النرويج، عمان، باكستان، بالاو، الفلبين، بولندا، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت لوسيا، ساموا، سان تومي وبرينسيبي، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، جنوب أفريقيا، سري لانكا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، السودان، سورينام، سوازيلاند، السويد، سويسرا، طاجيكستان، تايلند، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، توغو، تونغا، تركيا، أوغندا، أوكرانيا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، جمهورية تنزانيا المتحدة ، أوزبكستان، فانواتو، فيتنام، اليمن، زامبيا، زيمبابوي

التي قيمت كلها معلومات عن المواضيع التي ذكرت في الفقرات أعلاه ،ولذا لم تدرج في وثيقة المعلومات UNEP/SBSTTA/20/INF47

25. وكان الأمر أكثر شيوعا هو الإشارة الى لحوم الطرائد أو اللحوم البرية من جانب بلدان أفريقيا وأمريكا اللاتينية. وأشار عدد 31 من مجموع 41 بلدا من أفريقيا[7] الى استهلاك الحياة البرية مقابل 9 من 11 بلدا من أمريكا اللاتينية[8] وبلد واحد من أمريكا الشمالية[9] و25 من 40 بلدا من آسيا والمحيط الهادئ[10] و3 من 38 بلدا في أوروبا.[11]

26. ويشار الى الصيد للحصول على لحوم الطرائد[12] بمصيد الحيوانات الأرضية البرية في البلدان المدارية وشبه المدارية. وفي أفريقيا وأجزاء أخرى من العالم، يعترف بلحوم الطرائد باعتبارها مصدرا مشروعا للبروتين للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. فهي توفر مايصل إلى 80 في المائة من البروتين في النظم الغذائية الريفية في البلدان النامية المدارية، مما يربط هذه المسألة بدرجة كبيرة بسبل معيشة فقراء الريف في المناطق المتنوعة الكبرى. ففي أفريقيا الوسطى وحدها، تشير التقديمات الى أن أكثر من أربعة ملايين طن من لحوم الطرائد تستهلك سنويا وبصورة متزايدة أيضا في المناطق الحضرية.

27. وفي مالاوي، يشكل الصيد الاستخدام الرئيسي لموارد الحياة البرية، ويعرف بأنه أقدم استخدام معيشي ولسبل المعيشة للموارد البيولوجية. وفي أماكن من مالاوي حيث يقل عدد السكان ويشجع الصيد الترويحي، ليستمد جميع البروتين الحيواني تقريبا الذي يستهلكه السكان المحليين من الحياة البرية. وفي جنوب أفريقيا مثلا، يذكر أن لحوم الطرائد تكتسي اهمية بالغة في الأوقات الصعبة حيث تساعد المجتمعات المحلية الفقيرة على تلبية احتياجاتها التغذوية. وفي طاجكستان، يؤدي الدخل الناجم عن الصيد الى تحسين الأمن الغذائي، وكان يستخدم في الحد من الفقر. إذ يعتمد نحو 80 في المائة من السكان الذين يعيشون في المناطق الجبلية في طاجكستان على استخدام الحياة البرية. وأبلغ عن أن الاستخدام الاستهلاكي وغير الاستهلاكي لموارد الحياة البرية يسهم بدرجة كبيرة في رفع مستوى التانزانيين، والاقتصاد الوطني للبلد. ويلاحظ أن بوركينافاسو هي البلد الوحيد الذي يذكر في الاستراتيجية وخطط العمل الوطنية للتنوع البيولوجي أنه سوف يحاول تحسين عملية تنظيم قطاع لحوم الطرائد في أراضيه.

28. ويشير التقييم الى أن البلدان الأفريقية تزيد من تركيزها على الاستخدام المستدام للحياة البرية مقابل البلدان في آسيا التي تعالج حفظ الحياة البرية من خلال استخدام حظر الصيد من الأنواع المعرضة للانقراض وأحكام بشأن سبل المعيشة البديلة والمستدامة. وفي هذا السياق، أشار الكثير من البلدان الأفريقية الى الحاجة الى تنمية القدرات لرصد الحياة البرية والإنفاذ القانوني. كما أشير الى التدابير التي اتخذت لإشراك ومشاركة المجتمعات المحلية. فعلى سبيل المثال، ذكرت جنوب أفريقيا أن العائق الرئيسي يتمثل في محدودية نهج البحوث والرصد بشأن الحياة البرية وذلك لتحديد الحصص المستدامة ولضمان الامتثال. وأشار البلد الى وجود أمثلة قليلة على رصد الموارد لتقييم استدامة استخدام الوارد الأرضية. وأبلغت موزامبيق أيضا عن التحديات الناتجة عن ضعف القدرة عى إنفاذ قانون الدولة، كما أن النمو السكاني يؤثر في الحياة البرية. وأشار ايضا الى التحديات التي تواجه المعايير المستخدمة في تحديد حصص الصيد من أنواع معينة من الحياة البرية من جانب مشغلي الجولات، وخفض هذه الكيانات في تقدير الحصص.

29. وفيما يتعلق بإشراك المجتمعات المحلية، أبلغت غامبيا بأن مشاركة المجتمعات المحلية قد تحسنت من خلال إنشاء لجان إدارة المواقع في جميع المناطق المحمية فضلا عن تشكيل لجان الغابات المجتمعية، والمناطق المحمية المملوكة للمجتمعات المحلية، ووضعت خطوط توجيهية بشأن إشراك القطاع الخاص، ودعم إنشاء محتجزات الصيد الترويحي للقطاع الخاص والإدارة المشتركة بين القطاع الخاص والحكومة لإدارة محتجزات الطبيعة وحقق وضع قوانين فرعية مع المجتمعات المجاورة لتحقيق الاستغلال السليم لموارد الحياة البرية منافع للمجتمعات المحلية.

30. وسمحت زمبابوي أيضا بالاستثمار الخاص في حفظ الحياة البرية بعائدات تتحقق من الصيد وغير ذلك من الأنشطة غير الاستهلاكية الأخرى. وأدت مشاركة المجتمع المحلي في إدارة الحياة البرية من خلال CAMPFIRE[13] الى توفير الدعم لمختلف مشروعات السياحة الايكولوجية مما أفاد العديد من المجتمعات المحلية في كافة أنحاء زمبابوي. ويشكل منطقة برنامج CAMPFIRE مايقرب من 50 في المائة من مجموع شبكة المناطق المحمية وتغطي 55,208 كيلومتر مربع. ويشكل الصيد المنظم مصدرا رئيسيا للعائدات لمناطق هذا البرنامج، ويواصل توسعه منذ 2010. وعلاوة على ذلك، هيأت برامج الإصلاح المعتمدة على الحياة البرية والغابات الأساس لمشاركة المجتمعات الأصلية في مشروعات تجارية الحياة البرية والغابات مما أسفر عن إقامة مراعي للصيد الترويحي تابعة للمجتمعات المحلية ومناطق حفظ جماعية تجارية.

31. وفي ناميبيا، أثبت توفير الجوائز الاقتصادية أو بدائل لسبل المعيشة للسكان الذين يواجهون الفقر والقدرة على خفض الضغوط على الحياة البرية. وأشار تقرير ناميبيا الوطني الخامس إلى أن عمليات الحفظ التي يضطلع بها المجتمع المحلي حققت أكثر من 58.3 مليون دولار ناميبي للمجتمعات المحلية في 2012 في حين يسر توفير عدد 6,477 فرصة عمل و 99 مشروعا تجاريا يعتمد على الموارد

---

[7] أنغولا، بوتسوانا، بوركينا فاسو، بوروندي، الكاميرون، الكونغو وكوت ديفوار وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومصر وإريتريا وإثيوبيا وغامبيا وغينيا وليبيريا، مدغشقر، ملاوي، مالي، موزمبيق، ناميبيا، النيجر، نيجيريا، رواندا، سيراليون، الصومال، جنوب أفريقيا، سوازيلاند، توغو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا وزيمبابوي

[8] أنتيغوا وبربودا، دومينيكا، غرينادا، غيانا، المكسيك، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين وسورينام

[9] كندا.

[10] أفغانستان، أذربيجان، الهند، اندونيسيا، العراق، كازاخستان، كيريباتي، جزر المالديف، ميكرونيزيا، ميانمار، نيبال، نيوزيلندا، نيوي، عمان، بالاو، الفلبين، جمهورية كوريا، ساموا، جزر سليمان، طاجيكستان، تايلند، تونغا، تركيا، فيتنام، اليمن.

[11] جمهورية مولدوفا ورومانيا وأوكرانيا.

[12] يحدد فريق الاتصال للاتفاقية صد لحوم الطرائد (أو اللحوم البرية) بأنه مصيد الحيوانات البرية في الغابات المدارية وشبه المدارية للحصول على الأغذية وللأغراض غير الغذائية، بما في ذلك للأغراض الدوائية.

[13] أنظر http://www.campfirezimbabwe.org.

الطبيعية. وقد تحقق ذلك بالدرجة الأولى من خلال الصيد الرياضي، ومنشئات الإقامة، وحصاد وبيع منتجات الموارد الطبيعية والحرف اليدوية.

32. وأبلغت بعض البلدان في أمريكا اللاتينية وآسيا عن نتائج تتعلق بالتشريعات والسياسات الخاصة بالحياة البرية مع وصف التحديات والجهود التي بذلت لتحسين الأطر القانونية، وإنفاذ القوانين، فعلى سبيل المثال ذكرت فييت نام أن هناك جوانب قصور في سياسات التنوع البيولوجي وتحديات ناشئة عن التداخل في المسؤوليات والقواعد فيما بين الوكالات الرئيسية تفاقمت نتيجة لضعف وتفتت النهج المتبع في إنفاذ القانون. وأبلغت الفلبين عن اعتماد دليل عمليات إنفاذ قوانين الحياة البرية في أكتوبر/ تشرين الأول 2010 وهو الدليل الذي يوفر مجموعة من المعايير والبروتوكولات تتعلق بالتجري والإشراف والاحتجاز، ومناولة القرائن ومحاكمة الحالات. وثمة مثال آخر استمد من قواعد إدارة وحفظ الحياة البرية لعام 2013 في غويانا تغطي استخدام الحياة البرية في أغراض مختلفة من بينها لحوم الطرائد، والبحوث ولتصنيع الأدوية. واستكمالات لهذه القواعد يوفر مشروع قانون تصدير واستيراد الحياة البرية إطارا وطنيا وآلية لتنظيم التجارة الدولية في جميع أنواع الحياة البرية في غويانا.

33. وأعرب عن العقبات التي تواجه رصد الحياة البرية في الاستراتيجية وخطة العمل الوطنية للتنوع البيولوجي في استونيا. وأبلغ عن أن برامج الرصد تعاني من نقص في البيانات المتعلقة بالأنواع وأنماط الموائل مما تسبب في صعوبة توفير بيانات كافية لاتخاذ قرارات تعتمد على العلم وتحقيق الالتزامات الدولية. وأبرزت استونيا الخطط الرامية الى تحسين منهجياتها في الرصد بما في ذلك من خلال استخدام الاستشعار عن بعد، وتحسين محطات وموانع الرصد والبارامترات.

رابعا- أنشطة الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية

34. أنشئت الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية في بانكوك في مارس/ آذار 2013 استجابة للمقرر 11/25 بشأن الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي: لحوم الطرائد والإدارة المستدامة للحياة البرية. وهي شراكة طوعية تتألف من 13 منظمة دولية[14] لديها اختصاصات وبرامج تتعلق بالاستخدام المستدام لموارد الحياة البرية وحفظها.

35. وتتمثل مهمة هذه الشراكة في زيادة التعاون والتنسيق فيما بين أعضائها وغيرهم من الأطراف المهتمة بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية للترويج للاستخدام المستدام والحفظ للحياة البرية للترويج للاستخدام المستدام والحفظ للحياة البرية من الفقارية الأرضية في جميع البيوم والمناطق الجغرافية مما يسهم في حفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام وللأمن الغذائي البشري وسبل العيش، ومستوى المعيشة.[15]

36. وتعمل هذه الشراكة لتيسير تقاسم المعارف، وضمان الفهم الأفضل للمنافع والقيم المتعددة للحياة البرية ولتوفير الاستنارة لصنع السياسات والقرارات. كانت هذه الشراكة تصنع طائفة من المبادرات لتحديد القضايا الحرجة لإدارة الحياة البرية والثغرات في المعارف وللإسهام في تبسيط وتجانس وسائل إدارة المستدامة للحياة البرية.

37. ويتعاون الأمين التنفيذي للاتفاقية بوصفه رئيس الشراكة التعاونية مع جميع المنظمات الأعضاء في الشراكة لتحقيق تقدم فعال وتقدم في المسار بشأن الالتزامات والقرارات ذات الصلة بالحياة البرية. ويدعم نائب الرئيس الممثل بواسطة رئيس شعبة السياسات والقانون في المجلس الدولي للصيد الرياضي وحفظ الحياة البرية، ومنظمة الشراكة التعاونية، الرئيس في تحقيق حوكمة الشراكة.

38. ورحب المقرر 12/18 بإنشاء الشراكة التعاونية من أجل الإدارة المستدامة للحياة البرية، وأعرب عن الامتنان لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة لتوفيرها خدمات الأمانة. كما رحب بهذه الشراكة مؤتمر الأطر اف الحادي عشر للاتفاقية المعنية بالأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية في قراره 11/31 ومن جانب الاجتماع السادس والستين للجنة الدائمة لاتفاقية التجارة الدولية في النباتات والحيوانات البرية المعرضة للانقراض في الوثيقة 45 للاجتماع السادس والستين.

39. وتتضمن خطة عمل الشراكة التعاونية الحالية للفترة 2015-2016 أربعة مجالات مواضيعية متكاملة عن: الحياة البرية والأمن الغذائي، والتضارب بين الإنسان والحياة البرية، والصيد غير القانوني وغير المستدام (جريمة الحياة البرية)، وصحة الحيوان والإنسان. وبغية استكمال هذه المجالات، يوجه اهتمام يحظى بالأولوية الى حوكمة الحياة البرية المنصفة والفعالة، والى ضمان الاعتراف بقيم الحياة البرية ومعالجتها في صنع القرار على جميع المستويات.

40. وتتمثل قوة الشراكة التعاونية الرئيسية في الخبرات الواسعة لأعضائها وخبراتهم الواسعة النطاق في قطاع إدارة الحياة البرية، وعلى ذلك، فإن الشراكة التعاونية تنطوي على قدرة زيادة الاهتمام وتعزيز الاتساق في السياسات والبرامج الرامية الى الترويج لممارسات الإدارة المستدامة للحياة البرية. وفي هذا الصدد، فإن الشراكة التعاونية قادرة على دعم الجهود الجماعية لتحقيق التقدم في وضع وتنفيذ خطط واستراتيجيات الإدارة الوطنية للحياة البرية بطريقة تسهم في تحقيق الالتزامات العالمية والإقليمية بحفظ الحياة البرية واستخدامها المستدام بما في ذلك أهداف إيتشي ذات الصلة في إطار الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020.

41. وتتضمن إنجازات الشراكة التعاونية في 2015-2016 إطلاق أولى منتدى للحياة البرية، وأربع أوراق وقائع SWM، ومرجع إلكتروني عن لحوم الطرائد، ويتقدم العمل في إعداد مسرد للمصطلحات التقنية عن الإدارة للحياة البرية "ومختلف المواد الارشادية.

[14] تتكون الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية من أمانات اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية التجارة الدولية في الأنواع من النباتات والحيوانات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية، ومركز البحوث الدولية في مجال الغابات، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، والمجلس الدولي للصيد الرياضي وحفظ الحياة البرية، والمنتدى الدولي للشعوب الأصلية المعني بالتنوع البيولوجي، ومركز التجارة الدولية، والاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية، والاتحاد الدولي لمنظمات بحوث الغابات، وشبكة رصد التجارة بالحياة البرية، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، والمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

[15] على النحو الذي نقحت به في منتجع الشراكة التعاونية في روما، مارس/ آذار 2015.

وتتضمن النقاط البارزة الأخرى عقد عدد من الاجتماعات والمشاركة فيها وخاصة الحلقة الدراسية عن ما بعد الإنفاذ: المجتمعات المحلية والحوكمة والحوافز والاستخدام المستدام في مكافحة الاتجار غير القانوني بالحياة البرية" بشأن "الاستخدام المستدام للحوم الطرائد وتجارتها في كولومبيا: تفعيل الإطار القانوني في كولومبيا" عقدت في ليتشيا،كولوميا في أكتوبر/ تشرين أول 2015 مما ساعد على تركيز الاهتمام على عمليات حوكمة الحياة البرية ونهج الإدارة المستدامة.

42. وقد نظمت إجتماعات حلقة العمل في 2014 و2015 لمعالجة القضايا الاستراتيجية للشراكة، والنهج المشتركة المحتملة لمعالجة القضايا الاستراتيجية للشراكة، والنهج المشتركة المحتملة لدعم الجهود على المستوى الوطني، والإجراءات التشغيلية للشراكة وحالة المبادرات المشتركة، ومجالات العمل الرئيسية. وتتوافر محاضر هذه الاجتماعات على الموقع الشبكي للشراكة.[16] وترد تفاصيل أخرى عن هذه الإنجازات وغيرها من المبادرات بالإضافة الى تلك المتوقعة في 2016 في مذكرة المعلومات UNEP/CBD/SBSTTA/20/INF/48.

خامسا- تحليل لتأثيرات الاستخدام المعيشي للحياة البرية على بقاء وتجديد الأنواع البرية

43. أجرت الأمانة إعمالا للمقرر 12/18، الفقرة 13ب، دراسة عن التأثير ات النوعية الإقليمية للاستخدام المعيشي للحياة البرية على بناء وتجديد الأنواع البرية وفحص مصادر المعلومات بما في ذلك البحوث العلمية، وترد الدراسة الكاملة مع المراجع في UNEP/CBD/SBSTTA/20INF/ 46

44. وتلاحظ الدراسة أن تقلص أعداد الأنواع الخاصة بلحوم الطرائد يمثل تحديا يواجه في جميع مناطق الغابات المدارية مع مجموعة من الأسباب المتكاملة في كثير من الأحيان تتفاقم نتيجة لنقص المعارف عن الأنواع التي تتعرض للصيد من حيث الإيكولوجية الأساسية، والمعدلات الضرورية التي يمكن أن يعتمد عليها أي برنامج للإدارة. وتفاقمت المسألة نتيجة عدم توافر الأمن، وتعدم كفاية السياسات، وضعف الحوكمة، وانعدام مراعاة القوانين والإنفاذ وأسهم تلاشي الرقابة التقليدية على الوصول الى الأراضي، والمجموعات التقليدية من القواعد المحلية التي تنظ/ الصيد بين أعضاء المجتمعات المحلية في الإفراط في استغلال الأنواع البرية وعلاوة على ذلك، زادت المشكلة حدة نتيجة لمصالح التجارية القوية في بعض الأنواع مما يجعل بيع اللحوم البرية غير القانونية شيئا شائعا وسهل التحقق وخاصة في عدم توافر اختيارات أخرى لسبل المعيشة.

45. وتتوافر قرائن متزايدة على أن مستوى الصيد يفرض خطرا حقيقيا على الكثير م أنواع الحياة البرية. وفي حين أن البيانات المتوافرة تستبعد وجود فهم أكيد للتأثيرات النسبية للصيد المعيشي، والمصيد لأغراض لحوم الطرائد المعتمد على الأسواق، فإن معظم البيانات تشير الى أن الصيد التجاري يفوق الصيد المعيشي بالنسبة للتأثيرات على أنواع لحوم الطرائد. ومن الصعب فصل تأثيرات الصيد المعيشي عن الصيد التجاري وذلك لأن كلا من الصيد التجاري والصيد المعيشي يحدث معا ويمثل سلسلة من الاستهلاك المحلي الى التجارة.

46. ويشكل الصيد للحصول على لحوم الطرائد في كثير من الأحيان جزءا من الاستخدام المستدام التقليدي للتنوع البيولوجي لتلبية الاحتياجات التغذية وإن كان يتم أيضا للحصول على مكاسب اقتصادية من خلال بيع اللحوم في الأسواق سواء كان قانونيا أو غير قانوني. وبالنسبة لسكان مناطق الغابات الرطبة المدارية، تمثل لحوم الطرائد في كثير من الأحيان المصدر الرئيسي للبروتين الحيواني والسلع النقدية وتتباين الكميات النسبية من لحوم الطرائد التي تستهلكها الأسر مقابل تلك التي تباع تبيانا كبيرا من صفر إلى 90 في المائة بحسب البلد وتعتمد على المصادر البديلة للدخل والغذاء. ففي كولومبيا، مثلا، أبرزت الدراسات أهمية صيد الحياة البرية في مناطق مختلفة من البلد إلاّ أن البحوث الأخيرة هي فقط التي قدرت الكميات الداخلة في التجارة. ويشير كويشينو وآخرون (2014) إلى أن 43 في المائة من المصيد من الصياديين في بوريتو نارينو يستخدم في أغراض تجارية. وأكثر الأصناف تمثلا لذلك هي الثدييات (60 في المائة)، والطيور (26 في المائة)، والزواحف (14 في المائة).

47. ويستمر الكثير من المصيد المعيشي المحلي إلاّ أن البيانات شحيحة بالنسبة للتأثيرات. فعلى سبيل المثال، فإن التقديرات المتحفظة للمصيد من الصيد ربما حتى في حوض الأمازون البرازيلي أظهرت الى أن كميات كبيرة من الفقاريات الناشئة عن الصيد الرياضي بلغت 23.5 مليون منها تعادل 89,224 طنا من لحوم الطرائد بقيمة سوقية تبلغ 190.7 مليون دولار أمريكي تستهلك سنويا بواسطة سكان الريف في دولة أمازونيا. ويشير ذلك حدوث تأثيرات ضخمة للصيد المعيشي على مجموعات الحياة البرية في الغابات المدارية بالنظر الى أن الصيد المعيشي يمكن أن يؤثر بصورة معاكسة على تنوع الأنواع، وحجم وهيكل مجموعات الفقريات. ويبرز ذلك أهمية تنفيذ برامج الرصد وإدارة الصيد الترويجي.

48. وقد يكون الطلب على لحوم الطرائد في غرب ووسط أفريقيا أكبر بمقدار أربع مرات عن ذلك السائد في حوض الأمازون. وتشير حسابات الدراسات الى أن نحو 178 نوعا، معظمها من الثدييات تم صيدها واستخدامها في صناعة اللحوم البرية في وسط أفريقيا. ويتعرض أكثر من نصف هذه الأنواع للانقراض نتيجة للصيد المعيشي. وتذكر دراسة أجراها مؤخرا بيروتس وآخرون 2015 (قيد الطبع) أن هناك أعدادا كبيرا من الأنواع تصل الى 129 نوعا من الفقريات معروف أنها تخضع للتجارة وتستهلك في غرب ووسط أفريقيا.[17] ومن حيث فئات الأنواع، مازالت الثدييات الأكثر شيوعا وتسيطر على تجارة لحوم الطرائد من حيث الحيوانات مفردة والبيومات المباعة.

[16] http://www.fao.org/forestry/wildlife-partnership/81939/en/

[17] Petrozzi F, Amori G, Franco D, Gaubert P, Pacini N, Eniang EA, Akani GC, Politano E, Luiselli L. قيد الطبع، ايكولوجيا تجارة لحوم الطرائد في غرب ووسط أفريقيا. ايكولوجيا مدارية.

49. وفي وسط وغرب أفريقيا، تعتبر زيادة أعداد السكان من البشر، والتجارة من الريف للمناطق الحضرية مقترنة بانعدام أي قطاع محلي كبير للحوم، الدوافع الرئيسية للمستويات غير المستدامة للصيد. وحتى حيثما يمكن للمستهلكين من الحضر الوصول الى المصادر المستأنسة من اللحوم، فإنها تستورد أو تكون مرتفعة الثمن ومن ثم تبقى لحوم الطرائد جزءا مها من نظامهم الغذائي.[18]

50. ونظرا لتقديرات معدل الاستخلاص السنوي في حوض الكونغو والبالغ 4.5 مليون طن،[19] فإذا ما تم الاستعاضة عن استهلاك لحوم الطرائد في شبه اقفليم هذا بلحوم الأبقار المنتجة محليا، سيتعين تحويل مساحة شاسعة تبلغ 25 مليون هكتار الى مراعي،[20] ولذا يتعين بذل المزيد من الجهود لمساعدة البلدان على استكشاف إمكانية إقامة قطاع مستدام ورسمي للحوم الطرائد. ويمكن أن يصبح ذلك خيارا سليما في الأجلين القصير والمتوسط مما يمكن أن يصبح متماثلا مع الحفظ وسبل المعيشة والأمن الغذائي والتغذية.

51. الصيد من أجل لحوم الطرائد ليس سوى سبب واحد من أسباب تقلص الأنواع. وتشمل التأثيرات البشرية الأخرى إزالة الغابات، والتوسع في البنية الأساسية، وتغير المناخ، والتلوث وتأثيرات الأنواع الغازية. إذ أن نقص بدائل سبل المعيشة والبدائل الانتاجية والصيد غير المنظم، والأسواق المحلية والدولية للحوم الطرائد وأجزاء الحيوانات من الأسباب الأخرى للإفراط في صيد الأنواع الخاصة بلحوم الطرائد. ويعتبر القتل العارض للأنواع غير المستهدفة عاملا آخر يعرض بقاء الأنواع للأخطار.

52. ويمكن أن يسهم قطاع الاستخلاص العامل بدون خطط إدارة مستدامة أيضا في الاستخدام والتجارة غير المنظمين وغير المستدامين للحوم الطرائد. وعلى وجه الخصوص، ويمكن ان تتسبب الشركات في تأثيرات على الأنواع البرية مباشرة من خلال تدمير للموائل الرئيسية، وبث الاضطراب في الحركة وتغير السلوك، وبصورة غير مباشرة من خلال توفير الوصول للصيادين ببناء الطرق و/أو توفير وسائل النقل للصيادين.

53. ومن هنا، يتعين على مدراء الحياة البرية النظر في أي العوامل الأكثر أهمية لإدارة أنواع معينة، وأي العوامل التي تتطلب التنسيق مع الجوانب الأخرى من الحكومة، والقطاعات الانتاجية وأصحاب المصلحة المحليين فضلا عن العوامل الحكومية الدولية على أسس ثنائية ومتعددة الأطراف.

54. يبدو أن الصيد لأغراض لحوم الطرائد يشكل خطرا أكثر جسامة من خسارة الموائل، إلاّ أن الاثنين يعملان عادة في تآزر بتأثيرات ايكولوجية شديدة. وتتفاقم تأثيرات الصيد لأغراض لحوم الطرائد في كثير من الأحيان من خلال استخدام الصيادين الحرائق مما يدفع الحياة البرية الى الخروج من المناطق المحمية بحثا عن الغذاء.

55. وأدت الزيادة في الكثافة السكانية وانعدام الأمن الغذائي الى زيادة الضغوط على استخدام موارد الحياة البرية، فعلى سبيل المثال، يتوقع في أفريقيا أن تتضاعف أعداد السكان بحلول عام 2050 مما يضيف ضغوطا أخرى على حوكمة الموارد الطبيعية بما في ذلك لحوم الطرائد. وتسهم هذه الضغوط أيضا في زيادة الهجرة وإقامة المستوطنات في مناطق جديدة لم تكن قد وزعت في السابق. وقد يؤدي ذلك أيضا الى تدهور الغابات، وزيادة ضغوط الصيد، وزيادة نقل لحوم الطرائد الى الأسواق.

56. وبغرض تناقص أعداد الأنواع التي تتعرض للإفراط في الصيد نتائج جسيمة على العمليات الإيكولوجية الحيوية التي تدعم التنوع البيولوجي. وسيؤدي ترك الأوضاع دون رقابة الى إطلاق تغييرات لا يمكن إصلاحها على النظم الايكولوجية مما يسفر عن ضغوط مباشرة وغير مباشرة على المجتمعات البشرية. ويشار في كثير من الأحيان الى انقراض الحيوانات وخواء الغابات باعتبارها أكثر التأثيرات وضوحا للإفراط في الصيد في حين يشار الى استنفاد الفريسة على أنه يزيد من التضارب بين البشر والحياة البرية، وقد تؤدي التغييرات الأكثر دقة في النظم الايكولوجية، على المدى الطويل، الى أن تصبح ظاهرة للعيان. ويمكن أن تؤدي هذه التغييرات في نهاية المطاف الى إحداث تغيير كبير في وظائف النظم الايكولوجية بما في ذلك توفير السلع والخدمات من النظم الايكولوجية.

57. وعموما تؤكد هذه الدراسات الانعكاسات الواسعة على الأمن الغذائي البشري والتغذية والصحة وسبل المعيشة المحلية فضلا عن الاقتصادات الوطنية حيث أن الأطراف قد تخسر عائدات كبيرة في حالة إدارة الحياة البرية، التي هي مورد رئيسي لإدارة سيئة، وفقدها بصورة لا رجعة فيها. فتدهور النظم الايكولوجية للغابات، وتقلص أعداد الأنواع من الحياة البرية أمور لا تضعف فقط الاقتصادات الوطنية والمحلية بل أنها تزيد كذلك من تعرضها لتغير المناخ.

58. وكثيرا تؤدي القواعد التي تصدر من أعلى الى القاعدة التي تفرض وتنفذ على المجتمعات المحلية دون نهج الإدارة التعاونية، الى استياء محلي، وصيد غير مستدام. ولذا فإن الدراسة تشير الى استخدام لحوم الطرائد في الكثير من الأقاليم المدارية وشبه المدارية التي تنظم من خلال مختلف الآليات التي تعمل على مختلف مستويات الحوكمة من المستوى المحلي للمستوى الدولي. وعلى مستوى الفرد والجماعة أو المجتمع المحلي، قد تظل التقاليد تنظم استخدام لحوم الطرائد من خلال المحظورات والمعتقدات. وعلى مستوى المجتمع المحلي، ربما مازالت الحقوق العرفية تنظم الصيد واستخدام لحوم الطرائد.

59. وتعترف القواعد الرسمية على المستوى الوطني في كثير من الأحيان بالحقوق المعرفية واستخدامها إلاّ أن ذلك يتم حتى درجة معينة مما يحد من إمكانيات المعارف التقليدية من أن تضطلع بدور في وقف التناقص في أعداد الكثير من الأنواع أو القضاء على التجارة غير القانونية بالحياة البرية. وفي هذا الصدد، تقترح الدراسة نهجا للنهوض بإدارة أنواع لحوم الطرائد من خلال الإدارة التعاونية والاستراتيجيات المعتمدة على المجتمعات المحلية، ووضع وتنقيح وإنفاذ الأطر القانونية والبحوث وتدابير الرصد، وتقدم أمثلة على ذلك.

---

[18] Nasi, R., and Fa, J. E. دور لحوم الطرائد في الأمن الغذائي والتغذية. ورقة قدمت للمؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات، ديربن، جنوب أفريقيا 7-11 سبتمبر/ أيلول 2015.

[19] Nasi, R, Taber, A., and Van Vliet, N. 2011 غابات خاوية، معد فارغة؟ لحوم الطرائد وسبل المعيشة في الكونغو، وأحواض الأمازون. قطاع الغابات: منقح 13: 355-368

[20] Nasi, R., and Fa, J. E. دور لحوم الطرائد في الأمن الغذائي والتغذية. ورقة قدمت للمؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات، ديربن، جنوب أفريقيا، سبمتبر/ أيلول 2015.

سادسا- الحياة البرية لأغراض الأمن الغذائي: خارطة طريق مقترحة

60. يعتمد الفقراء والمستضعفين، في كثير من البلدان، بصورة مباشرة على الحياة البرية في احتياجاتهم اليومية من أجل البقاء. فالحياة البرية بالنسبة للكثير من الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية لا توفر فقط الغذاء والسلع والخدمات الأساسية الأخرى فحسب بل وتهيىء مصدرا للدخل للشعوب الأصلية لتلبية الاحتياجات الضرورية الأخرى. فيعترف بالحياة البرية على أنها جزء أساسي من النواحي الروحية والنظرة العالمية والهوية للشعوب الأصلية بالدرجة الأولى. وعلى ذلك فإن القرارات المتعلقة بكيفية حماية واستخدام الأنواع البرية ولاسيما المهمة لرفاهة البشر قد تؤثر بدرجة خطيرة على الفقراء وأكثر الفئات ضعفا في المجتمع، ومن هنا يتعين معالجتها بعناية.

61. ويمكن أن توفر الحياة البرية، إذا ما أديرت بصورة مستدامة، أغذية مغذية آمنة بشكل متواصل تلبي الاحتياجات التغذية للسكان، والأفضليات الغذائية لممارسة حياة نشطة وصحية. وقد تعزز من التنمية الريفية وسبل المعيشة المستدامة مما يسهم في التخفيف من وطأة الفقر.

62. ويمكن أن تأخذ الاستراتيجيات الوطنية والإقليمية بشأن لحوم الطرائد في الاعتبار نهجا متعددة التخصصات لجمع المعلومات الأفضل بشأن استخدام وتجارة لحوم الطرائد، ولوضع وتنقيح و/أو إنفاذ الأطر القانونية، والترويج لبدائل سبل المعيشة لتحقيق الاستخدام المستدام للحوم الطرائد في الأغراض التغذوية.

63. ويتناول تقرير عن دور لحوم الطرائد في الأمن الغذائي والتغذية[21] قدم للمؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات في دوربان، جنوب أفريقيا في سبتمبر/ أيلول 2015 الكيفية التي يمكن بها الربط بين استهلاك لحوم الطرائد والأمن الغذائي. وتكشف البيانات عن أهمية بروتين لحوم الطرائد للاستهلاك الكلي من البروتين في وسط أفريقيا حيث تبرز كيف أن فقد استهلاك لحوم الطرائد يمكن أن يرتبط بسوء التغذية بين البشر في الإقليم.

64. وتحدد خارطة الطريق الواردة في التقرير المشار إليه أعلاه استراتيجيات تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية البشرية التي يمكن أن تزيد من الاعتراف بالقيمة الاقتصادية للحوم الطرائد، والحاجة الى تنظيم وتخطيط استخدامها. وتتناول خارطة الطريق تحسين الحوكمة لقطاع لحوم الطرائد المستدام والرسمي الذي يضمن الأمن الغذائي للسكان باستخدام الأنواع البرية غير المعرضة للانقراض في الأغراض الغذائية وتتضمن خارطة الطريق المشار إليها مايلي:

1- العمل مع العناصر الفاعلة في المستويات العليا لتحسين استدامة الإمدادات

1-أ الصيادون: التفاوض بشأن قواعد الصيد وحصصه مما يتيح صيد الأنواع المقاومة، وحظر صيد الأنواع المعرضة للانقراض، وتصميم وسائل رصد تشاركية والموافقة عليها.

1-ب الصناعات الاستخراجية: إنفاذ مدونة سلوك وإدراج الشواغل الخاصة بالحياة البرية في إجراءات التشغيل الموحدة للشركات، حظر النقل في عربات الشركة، إنشاء نقاط تفتيش مجهزة، توفير نصادر بديلة للبروتين بتكلفة منخفضة، تنظيم ودعم خطط الصيد للمجتمع المحلي والموافقة على شهادات الاعتماد.

2- الحد من الطلب

2- أ المستهلكون الريفيون: وضع مصادر بديلة للبروتين بتكلفة منخفضة تماثل لحوم الطرائد، تحسين الفرص الاقتصادية في القطاعات الإنتاجية، استخدام وسائط الإعلام المحلية (مثل الإذاعة) لإذاعة التعليم البيئي واستثارة الوعي.

2- ب تجارة التجزئة، المستهلكون الحضريون: إنفاذ الحظر بمنتهى الصرامة على بيع واستهلاك الأنواع المحلية/ المعرضة للانقراض، مصادرة الذبائح وحرقها علنا، فرض الضرائب على المبيعات من الأنواع المسموح بها.

2- جيم المستهلكون الدوليون: سن غرامات باهظة على نقل لحوم الطرائد (مع استهداف شركات الطيران في نهاية الأمر) وامتلاكها وتجارتها (بصرف النظر عن حالة أو منشأ الأنواع)، استثارة الوعي بالمسألة في المطارات أو الموانىء البحرية وتدريب موظفي الجمارك.

3- تهيئة بيئة ممكنة لقطاع لحوم الطرائد خاضع للرقابة ومستدام.

3- أ المؤسسات المحلية: التفاوض بشأن الدعم الكامل للمجتمعات المحلية التي تتمتع باهتمام متعمق بحماية الموارد، بزيادة القدرة على إقامة أسواق مستدامة للحوم الطرائد وإدارتها

3- ب المستوى الوطني: تعزيز الملكية وربطها بإصلاح نظم الحيازة والحقوق، إضفاء الطابع القانوني على المداولات الخاصة بلحوم الطرائد، إجراء تقييم اقتصادي للقطاع، وإدراجه في الإحصاءات الوطنية، الاعتراف بمساهمة لحوم الطرائد في الأمن الغذائي في الاستراتيجيات الوطنية، ووضع إطار "لإضفاء الطابع الرسمي" على أجزاء من التجارة، استعراض التشريعات الوطنية لتحقيق التجانس والطابع العملي عليها ولكي تجسد الممارسات الفعلية (دون التنازل عن شواغل الحفظ الرئيسية)، إدراج نماذج لحوم الطرائد/ الحياة البرية في المناهج الدراسية.

[21] Nasi, R., and Fa, J. E. دور لحوم الطرائد في الأمن الغذائي والتغذية. ورقة قدمت للمؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات في دوربان، جنوب أفريقيا 7-11 سبتمبر/ أيلول 2015.

3- ج المستوى الدولي: إنفاذ اتفاقية التجارة الدولية في النباتات والحيوانات البرية المعرضة للانقراض، بصورة صارمة مع توجيه المزيد من الاهتمام للتجارة الإقليمية، ضمان تغطية قضايا الحياة البرية في العمليات السياساتية المعززة دوليا، ربط التجارة الدولية بالأخطار المتزايدة للأمراض الناشئة، فرض غرامات باهظة على التصرفات غير المسؤولة والتشهير بها.

4- إجراء بحوث أكثر استهدافا

4-أ تهيئة تحول عن الدراسات الوصفية لاستغلال الحياة البرية الى الدراسات الأكثر دقة على الأدوار التي قد تضطلع بها لحوم الطرائد في استئصال الفقر بالاقتران مع الاستخدام المستدام للموارد (براون، 2003).

4-ب وضع نظام فعال من الناحية التكاليفية لتناول أهمية اللحوم البرية للسكان من البشر في مختلف الأوضاع الايكولوجية والاجتماعية الاقتصادية. وعلى وجه الخصوص، دراسة التوسع في تطبيق الآليات العالمية لجمع البيانات من التغذية مثل الموازين الغذائية لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.

4-ج تحديد روابط سببية بين مصادر البروتين البديلة (مثل الإمدادات السمكية البحرية ومن المياه العذبة)، وأعداد الحيوانات البرية والتأثيرات الايكولوجية لزيادة الحصول على اللحوم المستأنسة (مثل الحيوانات والدواجن).

4-د توضيح النظم الفعالة لرصد حالة الحياة البرية الخاضعة للصيد التي يمكن تشغيلها بواسطة المجتمعات المحلية والمدراء.

4-هـ الحث، بالاقتران مع قطاع الحفظ، على إجراء البحوث الأصلية على دور دينامية الموارد- البالوعات للحياة البرية الخاضعة للصيد بما في ذلك دور المناطق المحمية.

4-و فهم العلاقات والمقايضات بين لحوم الطرائد ومصادر البروتين/ اللحوم الأخرى للسكان من البشر الذين يقطنون مناطق الحيوانات المميزة مثل تلك التي حددها فا وآخرون (2015) بوسط أفريقيا.

سابعا- الخلاصة

65. يمثل استخدام الحياة البرية، ولاسيما الصيد لأغراض لحوم الطرائد، في البلدان المدارية وشبه المدارية شاغلا ملحا لا من أجل التنوع البيولوجي فحسب بل ومن أجل الأمن الغذائي والتغذية فضلا عن الرفاهة الروحية للشعوب الأصلية وغيرها من المجتمعات المحلية المعتمدة على الغابات. كما أنها من الشواغل بالنسبة لصحة البشر والحيوان، والأمراض الحيوانية. ولذا فإن ضمان أن يتسم استخدام لحوم الطرائد وغيرها من بدائل سبل المعيشة بالاستدامة يتطلب معالجة المعايير ذات الصلة بالأبعاد الاجتماعية والثقافية، والايكولوجية والاقتصادية.

66. فقد ظل المجتمع العالمي، منذ عقود، يركز اهتمامه الكبير على حفظ الحياة البرية واستخدامها المستدام, وقد توسعت الجهود العالمية والإقليمية من نطاق عملها على الحياة البرية لضمان أن لا تعالج الأنشطة فقدان التنوع البيولوجي فحسب بل وتساعد أيضا في مكافحة التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الضارة. وتتضمن أحدث الالتزامات السياسية قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 69/314 والأهداف ذات الصلة في جدول أعمال عام 2030 للتنمية المستدامة.

67. والحياة البرية محور الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 وتترابط بصورة أساسية مع الكثير من القضايا التي تهدف الخطة معالجتها. وعلى الرغم من أن أهداف إيتشي للتنوع البيولوجي لا تتضمن أي هدف معين يتعلق بالاستخدام المستدام للحياة البرية فإن الخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي توفر إطارا عالميا مفيدا للعمل لمعالجة أهداف الحفظ والاستخدام المستدام. ووضعت الاتفاقية أيضا عددا من الأدوات والإرشاد تتعلق بالإدارة المستدامة للحياة البرية بما في ذلك المبادىء والخطوط التوجيهية لأديس أبابا بالاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي والتوصيات المنقحة لفريق الاتصال المعني بلحوم الطرائد. ويمكن أيضا تركيز مزيد من الاهتمام على دور خطة العمل العالمية بشأن الاستخدام العرفي المستدام باعتباره آلية للتشاور مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشأن القضايا ذات الصلة بإدارة الحياة البرية.

68. وعلى الرغم مما تنطوي عليه قضايا لحوم الطرائد من تعقيد، كانت الأطراف تضطلع بأنشطة لجمع المعارف الأفضل لاستخدامها وتجارتها. وفي هذا الصدد، اتخذ عدد من الجهود لفحص الأطر القانونية ولتحديد بدائل سبل المعيشة. كما تركز أعمال أخرى على الاستخدام المستدام للحياة البرية من خلال نهج الإدارة التعاونية، والإدارة المعتمدة على المجتمعات المحلية بين الترتيبات الأخرى المشتركة بين القطاعين العام والخاص.

69. وفى حين أن الخبرات متفاوتة، فإن الأطراف وضعت ونفذت سياسات وتدابير ناجحة، زيادة فرق حراسة ورصد الأعداد من الأنواع ومصيدها. وقد ساعد ذلك في تهيئة فهم أفضل لدور التفاعل بين الأنواع في تحقيق الاستقرار لدينامية الغابات والمحافظة على خدمات النظم الايكولوجية. غير أن الحاجة مازالت قائمة لزيادة التعاون وخاصة على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية لتبادل المعلومات وأفضل الممارسات، ولوضع سياسات فعالة للحد من الضغوط على لحوم الطرائد والأنواع غير المستهدفة مع إدراك التأثيرات الايكولوجية والاجتماعية الاقتصادية المحتملة.

70. وتؤكد خبرات الأطراف وعمليات التحليل الجارية الحاجة الى سياسات معززة متساوقة بشأن إدارة الحياة البرية وتجارتها. وتؤكد أهمية نظم الإدارة المعتمدة على الحقوق، ونقل هذه الحقوق وما يرتبط بها من مسؤوليات الإدارة للسكان المحليين، والمشاركة الواسعة من جانب أصحاب المصلحة، وتوفير وسائل الرصد، وغير ذلك من النهج المستندة الى بيانات المصيد، والبحوث الهادفة، والتعلم وزيادة الوعي باستراتيجيات الحد من العرض والطلب، والأطر والأحكام القانونية الكافية لتهيئة ظروف ممكنة لتنظيم الأنواع غير المستهدفة واستخدامها المستدام.

71. وفي هذا الصدد، فإن جدول أعمال السياسات بشأن لحوم الطرائد يحتاج، للترويج بفعالية للإدارة المستدامة للحياة البرية، الى مواصلة نظر السياسات الملحة والعملية التي تفيد في تعزيز عمليات حفظ الأنواع والنظم الايكولوجية مع تدعيم الاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وتعزيز رفاهة السكان ولاسيما الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية.

ثامنا- التوصيات

72. قد ترغب الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية في اعتماد توصية على النسق التالي:

إن الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية

1. تحاط علما بالتقرير المرحلي عن الإدارة المستدامة للحياة البرية؛[22]

2. تطلب الى الأمين التنفيذي أن يطور، بالتعاون مع أعضاء الشراكة التعاونية للإدارة المستدامة للحياة البرية الإرشاد التقني بالارتكاز، ضمن جملة أمور، على النهج المتعدد التخصصات للإدارة المستدامة للحياة البرية، وعناصر الحوكمة التي اقترحت خلال الحلقة الدراسية "مابعد الانفاذ: المجتمعات المحلية والحوكمة والحوافز والاستخدام المستدام في مكافحة التجارة غير القانونية للحياة البرية" التي عقدت في جنوب أفريقيا في فبراير/ شباط 2015، وحلقة العمل بشأن "الاستخدام المستدام والتجارة بلحوم الطرائد في كولومبيا: تفعيل الإطار القانوني في كولمبيا" التي عقدت في ليتسيا، كولومبيا في أكتوبر/ تشرين أول 2015 فضلا عن خارطة الطريق المقترحة بشأن دور لحوم الطرائد في الأمن الغذائي والتغذية التي قدمت للمؤتمر العالمي الرابع عشر للغابات في دوربان، جنوب أفريقيا في سبتمبر/ أيلول 2015؛

73. وتوصي الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية بأن يعتمد مؤتمر الأطراف في اجتماعه الثالث عشر مقررا على نسق الخطوط التالية:

إن مؤتمر الأطراف

إذ يلاحظ إمكانية التجانس للسياسات المعززة بشأن حفظ الحياة البرية واستخدامها المستدام وتجارتها التي شجع عليها جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة[23] ولاسيما الغايتين 15-7 و15ج تحت الهدف 15، في القرار 69/314 للجمعية العامة للأمم المتحدة والخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020؛

وإذ يعرب عن انشغاله للتناقص المستمر في أنواع الحياة البرية بسبب عمليات التدمير والتدهور الواسعة النطاق للموائل الطبيعية، وتفتت وخسارة موصلية المناظر الطبيعية فضلا عن الأخطار الأخرى بما في ذلك الاستغلال غير القانوني والتجارة غير القانونية للحياة البرية، والاستخدام غير المستدام لمنتجات وموارد الحياة البرية، وتغير المناخ، وتحويل الأراضي بصورة غير قانونية، والتلوث، والأنواع الغريبة الغازية التي تؤثر سلبيا على بناء وتجديد الأنواع البرية فضلا عن التنمية المستدامة، ورفاهة البشر؛

وإذ يدرك أن لخسارة الحياة البرية عواقب على العمليات الايكولوجية التي تدعم التنوع البيولوجي، والتأثيرات الخطيرة ذات الصلة بالنواحي الاجتماعية الاقتصادية، وعلى الأمن الغذائي والتغذية والصحة مما يؤثر في الاستخدام العرفي المستدام وثقافة وروحانية وهوية الشعوب الأصلية؛

وإذ يلاحظ الحاجة الى برنامج للإدارة السليمة للحياة البرية يرتكز على فهم العوامل البيولوجية والايكولوجية، وعلى البرامج الفعالة والمنصفة الأخرى التي تعترف بأهمية البعد البشري لا من حيث الاحتياجات البشرية وتقاسم المنافع فحسب بل وفيما يتعلق بتهيئة حوافز لحفظ الحياة البرية واستخدامها المستدام؛

وإذ يدرك أن عملا كبيرا قد تحقق في إطار الاتفاقية بشأن السبل الى تحسين استدامة مصيد لحوم الطرائد وإن كان يلاحظ أن قضايا الاستخدام المستدام للحياة البرية تترابط مع القطاعات الأخرى، وأن الأمر يحتاج الى نهج أكثر استراتيجية وشمولا لمعالجة هذه التقنية؛

1. *يشجع* الأطراف والحكومات الأخرى والمنظمات المعنية على أن تنظر وتنفذ، حسب مقتضى الحال وحيثما يكون ممكنا، خارطة طريق بشأن الحياة البرية والأمن الغذائي والإستراتيجية الخاصة بها لتعزيز عمليات الحوكمة لقطاع مستدام ورسمي للحوم الطرائد؛

2. يحث الأطراف لدى وضع التقارير الوطنية السادسة لاتفاقية التنوع البيولوجي، الإبلاغ عن استخدام الإدارة المعتمدة على الحقوق، وتحويل هذه الحقوق وما يرتبط بها من إدارة الى الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية، *ويطلب* الى الأمين التنفيذي وضع إرشاد للأطراف فإن هذه الاستعدادات في التقارير الوطنية السادسة؛

3. *يطلب* الى الأمين التنفيذي مواصلة العمل مع الشراكة التعاونية بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية لدعم تنفيذ الأطراف للخطة الاستراتيجية للتنوع البيولوجي للفترة 2011-2020 بفضل توضيح العناصر المدرجة في خارطة الطريق للنهوض بالحوكمة صوب قطاع مستدام للحوم الطرائد مع مراعاة أبعاد ومعارف الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية في الاستخدام المستدام العرفي للتنوع البيولوجي، والإبلاغ عن هذه العملية للهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية قبل الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف؛

---

[22] UNEP/CBD/SBSTTA/20/11.

[23] قرار الجمعية العامة رقم 70/1 الصادر في 25 سبتمبر/أيلول 2015 بشأن" تحويل عالمنا جدول أعمال 2030 للتنمية المستدامة."

4. *يطلب* الى الأمين التنفيذي أن يحدد بالتعاون مع الشراكة التعاونية للإدارة المستدامة للحياة البرية نطاق وتنظيم مناسبة منبر الحياة البرية مع مراعاة وجهات نظر الأطراف وأصحاب المصلحة المعنيين وإشراكهم لنظر وتنقيح أولويات العمل في إطار الاتفاقية فيما يتعلق بالإدارة المستدامة للحياة البرية وإبلاغ الهيئة الفرعية للمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية خلال اجتماع يعقد قبل الاجتماع الرابع عشر لمؤتمر الأطراف؛

5. *يطلب* الى الأمين التنفيذي أن يواصل الاتصال والتعاون مع اتفاقية التجارة الدولية بأنواع النباتات والحيوانات البرية المعرضة للانقراض، واتفاقية حفظ الأنواع المهاجرة من الحيوانات البرية وغيرها من الاتفاقيات ذات الصلة بشأن الإدارة المستدامة للحياة البرية، ومع المنبر الحكومي الدولي للسياسة والعلم بشأن خدمات التنوع البيولوجي والنظم الايكولوجية فيما يتعلق بعمليات استكشاف للاستخدام المستدام للتنوع البيولوجي وإجراء تقييم مواضيعي لاحق.